

الهيئة المنظمة توقف أجهزة اتصالات تسبب تشويشاً على شبكات الهاتف الخليوي

المشاكل التي يمكن أن يعانها القطاع، ومنها إزالة التشويش، وفي ما يتعلق بالتشويش، فإن المادتين ١٥ و ١٦ من قانون الاتصالات تمنحان الصلاحية للهيئة في إدارة الترددات ومراقبة عملها، كما أن المادة ٤١ حددت صلاحية جهاز المراقبة والتفتيش الذي هو جزء من ملك الهيئة والذي له صلاحية الضابطة العدلية التي لها الحق في تسطير محاضر الضبط بحق المخالفين على الشبكات وفرض العقوبات وتحديد الغرامات على القائمين بالتعدييات».

وتتعاون الهيئة مع وزارة الاتصالات ومشغلي الهاتف الخليوي في هذا المجال، بالإضافة إلى التنسيق مع وزارتي الداخلية والدفاع والأجهزة التابعة لهما، كما تنسق مع القضاء من خلال التعاون مع النيابة العامة المختصة والجمارك اللبنانية، وفي هذا الصدد، إننا نؤكد على فعالية التنسيق مع الجميع، لا سيما وزارة الاتصالات لإزالة كل مصادر التشويش.

وقد تبين للهيئة أن أسباب الرداءة أو سوء النوعية على الشبكة العامة متعددة، ولا يمكن اختصارها بسبب واحد أو اثنين، فهي مرتبطة بشكل وثيق بالتغطية التي تحتاج إلى تحسين، كما أنه لا يمكن إغفال السعة المتزايدة وأثرها في الشبكة، مع الإشارة إلى أن الشبكة أصبحت شبه مترهلة وبحاجة إلى عملية إعادة تأهيل وتطوير شبه كاملة، الأمر الذي يحتاج إلى تمويل.

وثمة مشكلة في ما يتعلق بالتشويش أنه متعدد المصادر، وهو في جزء منه متعمد، وهو الصادر عن أجهزة التشويش (Jammers) أو غير المتعمد والصادر عن معيدات الإرسال (GSM Repeaters)، والسبب الأساسي الذي يتذرع به المشتركون لتكبيها هو معالجة مشكلة سؤ التغطية في بعض الأماكن.

أجرى فريق مراقبة الطيف في الهيئة المنظمة للاتصالات قياسات ميدانية في عدد من المناطق اللبنانية، ومنها بياقوت وبصاليم وبئر حسن وبرج حمود، وتمكن من تحديد أماكن التشويش على شبكات الهاتف الخليوي، وذلك في سياق تنفيذ الهيئة مهمتها في إدارة وتنظيم حيز الترددات، من أجل تحسين جودة الخدمة وحماية حقوق المواطنين اللبنانيين

وأبلغت الهيئة أصحاب العلاقة بضرورة تفكيك الأجهزة المسببة للتشويش، نظراً لمخالفتها الأطر القانونية وإبلاغ الهيئة عن مصادر شراؤها.

ويؤكد رئيس الهيئة بالإنابة، عماد حب الله، أن الهيئة ستعمل على «إزالة كل المخالفات المرتبطة بملف التشويش، وستتابع جهودها لتحسين نوعية خدمة مختلف الشبكات اللاسلكية، من خلال مراقبة العمل على الترددات والتأكد من مطابقتها لمواصفات التراخيص الممنوحة لأصحابها، ومنع أي تدخل يمكن أن يحصل مستقبلاً».

وأوضح حب الله، الذي يشغل أيضاً منصب رئيس وحدة تقنيات الاتصالات، أن «الهيئة تعمل بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وكافة الجهات المعنية، لضمان تنفيذ قراراتها لمعالجة هذا الموضوع، وفي هذا السياق فإن الهيئة ووزارة الاتصالات قد باشرت، بالتنسيق مع القوى الأمنية وكافة الجهات المعنية، بتنظيم حملات مدهمة لضبط المخالفات وقمع المخالفين».

وفي هذا الإطار، أكد حب الله «أن الهيئة وبالتنسيق مع الوزارة لن تتوانى عن طلب المؤازرة والمساعدة من كل الجهات المعنية للحد من آثار التشويش الذي يمكن أن يكون مصدره موجوداً داخل البلد أو خارجه، ونحن لن نتأخر عن تنفيذ صلاحياتنا التي أقرها قانون الاتصالات رقم ٤٣١ بهذا الشأن».

وأضاف أن «للهيئة دوراً حاسماً في معالجة كل